A/52/39

الأمـــم المتحـــدة

تقـــريـــر
اللجنـة الرفيعـة المستوى المعنيـــة باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الثانية والخمسون
الملحق رقم ٣٩ (A/52/39)

A/52/39

تقـــريـــر
اللجنـة الرفيعـة المستوى المعنيـــة باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الثانية والخمسون
الملحق رقم ٣٩ (A/52/39)

الأمم المتحدة. نيويورك، ١٩٩٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN-0255-2345

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ -٩	١
ثانيا	- الحضور وتنظيم الأعمال	١٠ -٢٣	٢
	ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها	١٠ -١١	٢
	باء - الحضور [في ٧ أيار/مايو ١٩٩٧]	١٢ -١٨	٢
	جيم - افتتاح الدورة وانتخاب الرئيس	١٩ -٢٠	٥
	دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٢١	٦
	هاء - انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس	٢٢ -٢٣	٦
ثالثا	- تقارير عن سير التنفيذ	٢٤ -٤٨	٧
	ألف - بيان من المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٤ -٢٩	٧
	باء - عرض التقارير من جانب مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - الملامح البارزة للتقارير المرحلية	٣٠ -٤٨	٨
رابعا	- موجز المناقشة العامة	٤٩ -١١٢	١٣
	ألف - نظرة عامة	٤٩ -٦٧	١٣
	باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ توصيات لجنة الجنوب	٦٨ -٨٥	١٨
	جيم - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٨٦ -٩٥	٢١
	دال - دراسات حالة عن تجارب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٩٦ -١١٠	٢٣
	هاء - النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١١١-١١٢	٢٥
خامسا	- اعتماد التقرير	١١٣-١١٩	٢٦
	ألف - تقرير رئيس الفريق العامل المقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى	١١٣-١١٥	٢٦
	باء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى	١١٦	٢٧
	جيم - تعليقات مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	١١٧-١١٨	٢٧
	دال - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى	١١٩	٢٧
سادسا	- إقفال الدورة	١٢٠-١٢٤	٢٨
	ألف - البيان الختامي للمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٢٠-١٢٢	٢٨
	باء - البيان الختامي للرئيس	١٢٣-١٢٤	٢٨

المرفقات

الأول	- القرارات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها العاشرة	٣٠
الثاني	- قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها العاشرة	٣٨

أولا - مقدمة

١ - وفقا للتوصية ٣٧ من خطة عمل بوينس آيرس المتعلقة بتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[١]، كما أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، انعقد اجتماع رفيع المستوى بين جميع الدول المشتركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف في الفترة من ٢٦ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٠ من أجل إجراء استعراض حكومي دولي شامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وقد نظرت الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والثلاثين في التقرير الصادر عن الدورة الأولى لهذه الهيئة الحكومية الدولية[٢]. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٢/٣٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ تغيير اسم الاجتماع الرفيع المستوى إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وطلبت إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد الدورة التالية للجنة حسب نفس الترتيبات التنظيمية والإجرائية التي اتخذت من أجل الاجتماع الرفيع المستوى.

٢ - وانعقدت الدورة الثانية للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك خلال الفترة من ١ إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٨١، وكان تقريرها[٣] موضع نظر الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين. وعملا بالاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة في دورتها الثانية وأقرته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين كان هيكل الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى مكونا من اللجنة بكامل هيئتها ومن فريق عامل واحد، وقد استمر اتباع هذا الأسلوب في الدورات اللاحقة.

٣ - وانعقدت الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك خلال الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٣ وكان تقريرها[٤] موضع نظر الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين.

٤ - وانعقدت الدورة الرابعة في نيويورك في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥. وكان تقريرها[٥] موضع نظر الجمعية العامة خلال دورتها الأربعين.

٥ - وانعقدت الدورة الخامسة في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ واعتمد التقرير الصادر عنها[٦] في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها الثانية والأربعين.

٦ - وانعقدت الدورة السادسة في نيويورك خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ واعتمد التقرير الصادر عنها[٧] في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. واستعرضت الجمعية العامة ذلك التقرير في دورتها الرابعة والأربعين.

٧ - وعقدت الدورة السابعة في نيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ واعتمد التقرير الصادر عنها[٨] في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها السادسة والأربعين.

٨ - وعقدت الدورة الثامنة في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ واعتمد التقرير الصادر عنها[٩] في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها الثامنة والأربعين.

٩ - وعقدت الدورة التاسعة في نيويورك في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير[١٠] في دورتها الخمسين.

ثانيا - الحضور وتنظيم الأعمال

ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها

١٠ - انعقدت الدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في نيويورك خلال الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٧.

١١ - وعملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥، دعا مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعقد الدورة وفقا للترتيبات الإجرائية المعتادة.

باء - الحضور [في ٧ أيار/مايو ١٩٩٧]

١٢ - فيما يلي أسماء الدول الممثلة في الدورة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشتركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

الاتحاد الروسي	تايلند	الصين
الأرجنتين	تركيا	غابون
أرمينيا	ترينيداد وتوباغو	غامبيا
إريتريا	توغو	غانا
استراليا	تونس	غواتيمالا
إكوادور	جامايكا	غيانا
ألمانيا	الجزائر	غينيا
الإمارات العربية المتحدة	جمهورية تنزانيا المتحدة	فرنسا
إندونيسيا	الجمهورية العربية السورية	الفلبين
أوروغواي	جمهورية كوريا	فنزويلا
أوزبكستان	جمهورية كوريا الشعبية	فيجي
أوغندا	الديمقراطية	فييت نام
أوكرانيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية	قيرغيزستان
إيران (جمهورية - الإسلامية)	السابقة	كوبا
أيرلندا	جنوب أفريقيا	كوستاريكا
إيطاليا	جيبوتي	كولومبيا
باراغواي	رواندا	الكويت
باكستان	زامبيا	لبنان
البرازيل	زمبابوي	ليسوتو
بنغلاديش	سانت لوسيا	مالطة
بنما	السلفادور	مالي
بنن	سنغافورة	ماليزيا
بوركينا فاصو	السنغال	مصر
بوروندي	سورينام	المغرب
بوليفيا	السويد	المكسيك
بيرو	شيلي	ملاوي

المملكة العربية السعودية	النمسا	الهند
المملكة المتحدة	نيبال	هندوراس
منغوليا	النيجر	هولندا
موزامبيق	نيجيريا	الولايات المتحدة الأمريكية
ميانمار	هايتي	اليابان

١٣ - وحضر الدورة، بالإضافة إلى ذلك، ممثلا بعثتي المراقبة لسويسرا والكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة، وهما تشاركان أيضا في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤ - وكانت اللجان الإقليمية التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٥ - وحضرت الدورة الهيئات التالية التابعة للأمم المتحدة:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

١٦ - وحضر الدورة ممثلو الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:

منظمة العمل الدولية
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الصحة العالمية
الاتحاد البريدي العالمي
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
المنظمة البحرية الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١٧ - وحضرت الدورة بصفة المراقب المنظمات الحكومية الدولية التالية، التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها:

المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
منظمة الوحدة الأفريقية
منظمة الدول الأمريكية
منظمة المؤتمر الإسلامي
منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

١٨ - وحضر ممثلون بصفة مراقبين عن المنظمات الحكومية الدولية التالية الدورة:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة
أمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ
معهد البحوث في الميادين الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد الإسلامية

جيم - افتتاح الدورة وانتخاب الرئيس

(البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال)

١٩ - افتتح الدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى، باسم الأمين العام، رئيس الدورة التاسعة، السيد سويمادي د. م. بروتود ننغرات.

٢٠ - انتخب السيد مومودو كيبا جاللو، الممثل الدائم لغامبيا لدى الأمم المتحدة، رئيسا للجنة الرفيعة المستوى بالتزكية.

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢١ - اعتمدت اللجنة الرفعية المستوى جدول الأعمال (TCDC/10/L.1) وتنظيم الأعمال (TCDC/10/L.2). وجرت مناقشات عامة بشأن البنود ٥ و ٦ و ٧ أثناء الجلسات العامة. وأحيلت الى الفريق العامل، الذي بدأ عمله في ٧ أيار/مايو، البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال من أجل المناقشة الموضوعية وتقديم التوصيات الى اللجنة. وللاطلاع على قائمة بالوثائق التي نظرت فيها اللجنة خلال دورتها العاشرة، انظر المرفق الثاني لهذا التقرير.

هاء - انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٢ - انتخب الأعضاء التالية أسماؤهم بالتزكية:

نائبتا الرئيس: السيدة م. باتريشيا ديورانت (جامايكا)
السيدة هيلين براون (ايرلندا)

المقرر: السيد سانداغدورج إيردينيبلغ (منغوليا)

٢٣ - أقرت اللجنة الرفيعة المستوى توصية الرئيس بأن تتولى السيدة باتريشيا ديورانت (جامايكا) رئاسة الفريق العامل. وتم الاتفاق لاحقا على أن تكون رئيسة الفريق العامل مقررة له أيضا.

ثالثا - تقارير عن سير التنفيذ

(البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال)

ألف - بيان من المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٤ - لاحظ المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بيانه الافتتاحي، تزايد الاهتمام بصورة ملحوظة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون بين بلدان الجنوب في الماضي القريب كاستراتيجية لضمان المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي الآخذ في الظهور. وأشار إلى مؤتمر تعاون بلدان الجنوب بشأن التجارة والتمويل والاستثمار المعقود في سان خوسيه، كوستاريكا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ومؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، الذي عـُقد في نيودلهي في نيسان/أبريل ١٩٧٧ وحدد مبادرات عملية للنهوض بهذا التعاون. وأشار أيضا إلى الأهمية التي يحظى بها التعاون بين بلدان الجنوب في مقترحات الاصلاح المطروحة من الأمين العام.

٢٥ - وقال المدير المعاون إن تزايد الاهتمام بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يعزى جزئيا إلى توفر القدرات التقنية ذات الصلة في البلدان النامية، لا سيما في شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية. وأشار إلى أن تزايد مستويات النمو في البلدان النامية، مقرونا بالثورة الديموغرافية التي من شأنها أن تجعل الجنوب مقرا لنسبة متزايدة من سكان العالم، يحتمل لهما أن يحولا ديناميات النمو إلى البلدان النامية مما يعطي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أهمية متزايدة كاستراتيجية إنمائية. وذكر أيضا أن العولمة تتطلب زيادة التعاون فيما بين البلدان النامية لكي لا تتعرض أقل هذه البلدان نموا إلى التهميش.

٢٦ - وذكر المدير المعاون أن الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى، اعترافا منها بهذه التطورات، اعتمدت استراتيجية الاتجاهات الجديدة التي تركز على القضايا ذات الأولوية مثل التجارة والاستثمار، والقضاء على الفقر، والبيئة، والانتاج والعمالة، وصياغة سياسات الاقتصاد الكلي، والإدارة؛ والعمل على تحقيق التكامل التنفيذي بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ وتحديد البلدان المحورية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية واشراكها في الأعمال التعاونية مع البلدان النامية الأخرى؛ وتوسيع نطاق قاعدة بيانات نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات التابع للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لكي يصبح نظاما للمعلومات متعدد الأبعاد وميسور الاستخدام.

٢٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة، فإن مدير البرنامج المعاون ألقى الضوء على عدد من المبادرات التي تدعمها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية فيما يتعلق ببرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتعاون بين آسيا وافريقيا في سياق إطار باندونغ للتعاون بين آسيا وأفريقيا، والتعاون بين أمريكا اللاتينية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

في شرق أوروبا ووسط آسيا. وأشار أيضا إلى ما يبذل من جهود أخرى من قبيل تبادل الخبرات بين المؤسسات الصغيرة، وتكرار التدابير الناجحة للقضاء على الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتشكيل شبكات تقنية للنظم الحيوية في جنوب شرق آسيا، ومنطقة المحيط الهادئ، وشرق أفريقيا، وإنشاء شبكة دولية للطاقة الكهرمائية الصغيرة، والدعم المقدم إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومركز الجنوب، وشبكة العالم الثالث، من أجل تحديد الخيارات المتعلقة بالسياسة في مجال التجارة والاستثمار، ولتمكين البلدان النامية من الاستجابة للتحديات والفرص التي تتيحها العولمة.

٢٨ - وذكر المدير المعاون أن وضع إطار برنامجي لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وينطوي على استراتيجية الاتجاهات الجديدة جرى النص عليه في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. ويشمل هذا الإطار مجالين عامين من النشاط، وهما دعم التنمية البشرية المستدامة، وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وسييسر من الاضطلاع بهذه الجهود قيام المجلس التنفيذي بتخصيص موارد مستقلة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومن المحتمل أن تتوفر الموارد من خلال الصندوق الاستئماني للتعاون بين بلدان الجنوب الذي تم إنشاؤه وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢٩ - وأشار المدير المعاون إلى التقارير الرئيسية الثلاثة التي توفر معلومات عن تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتعزيزه من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وأعرب عن أمله في أن هذه التقارير، مقرونة بالبيانات التي ستدلي بها وفود مختارة بشأن تجاربها المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ستساعد اللجنة رفيعة المستوى على إجراء استعراض متعمق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقديم توجيهاتها بشأن هذا الموضوع.

باء - عرض التقارير من جانب مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - الملامح البارزة للتقارير المرحلية

٣٠ - عرض مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التقارير الثلاثة التالية المقدمة إلى اللجنة الرفيعة المستوى للنظر فيها:

(أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى، وتوصيات لجنة الجنوب (TCDC/10/2)؛

(ب) التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/10/3)؛

(ج) النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (TCDC/10/4) بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة باستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبشأن الترتيبات التنظيمية والترتيبات الداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى، وتوصيات لجنة الجنوب

٣١ - يوفر التقرير موجزا تحليليا للمعلومات الواردة من الحكومات الأعضاء والمنظمات والوكالات في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وعدد مختار من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن السياسات المتبعة والأنشطة المضطلع بها لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦.

٣٢ - ورغم التقييدات المؤسسية الداخلية والتقييدات المتعلقة بالاتجاهات والموارد، لا يزال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يشكل الصيغة التي تستخدمها البلدان النامية على نطاق واسع في ترتيباتها الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية. وتسلم جميع البلدان التي بعثت بردود بالحاجة إلى تعزيز مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإجراءاته وآلياته، وإلى الأخذ بسياسات فعالة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وجرى التركيز بصورة كبيرة في معظم البلدان على عقد حلقات عمل للتوعية، وتعزيز مراكز التنسيق الوطنية، وتحديد القدرات والاحتياجات.

٣٣ - وخصص عدد من البلدان موارد كبيرة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من ميزانياتها الوطنية، و/أو من المخصصات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويصدق ذلك بوجه خاص على بلدان مثل إكوادور، وإندونيسيا، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، وبنما، وبنن، وبوتان، وتايلند، وتركيا، وتونس، وجمهورية كوريا، وساموا، وسري لانكا، والسلفادور، وسيشيل، وشيلي، والصين، وغانا، وكولومبيا، وماليزيا، ونيجيريا، وهايتي، والهند.

٣٤ - وقام بدور فعال في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عدد من المؤسسات الإقليمية مثل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومن المنظمات غير الحكومية مثل شبكة العالم الثالث، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية مثل مركز الجنوب.

٣٥ - وأشارت ثلاثة بلدان فقط من البلدان المتقدمة النمو، وهي استراليا، وفرنسا، وهولندا، إلى أنها قدمت مساعدات محددة دعما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. بيد أن الكثير من البلدان المتقدمة النمو تدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر؛ فقد خصصت اليابان، على سبيل المثال، مليوني دولار من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال عام ١٩٩٧.

٣٦ - وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بذلت المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية جهدا من أجل إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج التعاون التقني الوطنية والإقليمية، وفيما يتعلق بجهود التعاون بين أفريقيا وآسيا، وبرامج التعاون في أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة، والبرامج الإقليمية في الدول العربية، وبرامج التعاون الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ، أدت المكاتب الإقليمية أدوارا هامة، فشرعت في بعض الأحيان في برامج للتعاون، وفي أحيان أخرى وفرت لها الدعم.

٣٧ - وتواصل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عملها كعنصر حفاز وشريك نشط للحكومات والمنظمات الوطنية ووكالات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التطبيق العالمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورصده. وخلال الدورة الخامسة، دعمت الوحدة الخاصة ما يربو على ١٣٠ من الأنشطة المضطلع بها عالميا في أربع فئات عامة من فئات النشاط، وهي: (أ) التعزيز والتوعية؛ (ب) تحسين القدرات الوطنية على إدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ج) عمليات المطابقة بين القدرات والاحتياجات وحلقات العمل المعنية بموضوعات محددة؛ (د) الإشراف على الدراسات والتقييمات التي تجري فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣٨ - وبالمثل قامت منظمات ووكالات أخرى تابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بدور ناشط في دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، سواء من حيث الربط بين النهج والمفاهيم في مجال اختصاص كل منها، أو من حيث تنفيذ مشاريع محددة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فقد نشط مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بوجه خاص، في مجال تشجيع التجارة والتمويل فيما بين الجنوب؛ ونشطت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في دعم مبادرات التعاون لمجموعة الـ ٧٧؛ كما نشطت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الأخذ بآلية محددة لاستخدام الموارد التقنية للاقتصادات النامية؛ ومنظمة العمل الدولية، ونشط صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية في تطبيق أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال توخي اللامركزية في عملياتها ونقلها إلى المستوى الإقليمي ودون الإقليمي. أما اللجان الاقتصادية الإقليمية، فقد أسهمت إسهاما هاما في النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مختلف الميادين.

٣٩ - ويصعب على وجه الدقة تقدير المستوى المحدد للموارد التي تخصصها الأمم المتحدة دعما للتعاون التقني فيما بين البلدان الناميـــة. بيد أن ما خصصه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦ يقدر بنحو ٥٠ مليون دولار.

٤٠ - ورغم ما أحرز من تقدم كبير في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ثمة عدد من المشاكل المتصلة بالسياسة، والمؤسسات والاتجاهات والإجراءات يلزم التصدي لها، إذا كان للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن يحقق كامل إمكاناته. فبادئ ذي بدء، ما زالت بلدان نامية كثيرة بحاجة إلى الإدماج الواعي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجيتها الإنمائية الوطنية. وثانيا، تحتاج هذه البلدان إلى وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة

لدعم الأداء الفعال لمراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال توفير الموارد البشرية والمالية على السواء. وثالثا، ما زالت هناك حواجز هائلة تتصل بالاتجاهات يلزم تخطيها. وأخيرا، يلزم زيادة التمويل المقدم من جميع شركاء التنمية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية زيادة كبيرة من خلال رصد مخصصات في الميزانيات الوطنية للبلدان النامية، ومن خلال المعونة المخصصة المقدمة من البلدان المانحة للتعاون الثلاثي، وإدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التيار الرئيسي لأنشطة الوكالات المانحة المتعددة الأطراف.

التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤١ - يعرض التقرير مخططا موجزا لاستراتيجية الاتجاهات الجديدة، ويحدد المبادرات التي تم تنفيذها دعما لهذه الاستراتيجية. وتتصل بعض الأمثلة المحددة لهذه المبادرات بالدعم المقدم لتنفيذ برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) من حيث تبادل الخبرات الناجحة في مجال الإدارة الحضرية؛ والتعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في شرق أوروبا ووسط آسيا؛ وتكرار التجارب الناجحة للقضاء على الفقر من أمريكا اللاتينية؛ وإنشاء شبكات للنظم الحيوية في شرق آسيا، والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا.

٤٢ - ومن أمثلة استهداف القطاع الخاص برنامج تبادل الخبرات فيما بين المشاريع الصغيرة، بينما تتضح زيادة الروابط مع المنظمات غير الحكومية في الدعم المقدم إلى شبكة العالم الثالث. وتعكس هذه المبادرات استراتيجية واعية لإدماج جهات فاعلة جديدة في تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينعكس الجهد المبذول لإعادة توجيه عمليات المطابقة بين القدرات والاحتياجات في عملية هايتي والإجراءات المتخذة لمتابعة عملية بنغلاديش. ويمثل إنشاء الشبكة الدولية للطاقة الكهرمائية الصغيرة في إقليم هانغجو بالصين أحد الإنجازات الرائعة في مجال البيئة. وتظهر الصلة بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أيضا في الدعم المقدم للمؤتمر المتعلق بالتجارة والتمويل والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب والمعقود في سان خوسيه، كوستاريكا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٤٣ - وقد تم تحديد عدد من البلدان بوصفها بلدانا رئيسية للعمل كعوامل حفازة على تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على النحو المتوخى في استراتيجية الاتجاهات الجديدة. ويجري استجمال نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات التابع للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوسيع نطاقه لكي يصبح نظاما للمعلومات متعدد الأبعاد وميسور الاستخدام، وذلك باعتباره عنصرا هاما من عناصر استراتيجية الاتجاهات الجديدة.

٤٤ - وسوف يستخدم إطار التعاون التقني المعد للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه الأداة الرئيسية لتنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وسوف يسهل من ذلك اعتماد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمخصصات مستقلة، وإنشاء الجمعية العامة لصندوق

استئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد استخدم المبلغ الذي خصصته حكومة اليابان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بقيمة ٢ مليون دولار في تمويل عدد من المشاريع.

٤٥ - وتتوخى الوثيقة الإطارية أنشطة تنقسم إلى فئتين عامتين، وهما، دعم أهداف التنمية البشرية المستدامة وتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهي تبين أيضا المبادئ والمعايير التي ستحكم تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع التي يتعين تنفيذها ضمن هذا الإطار.

النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٦ - ينقسم هذا التقرير إلى جزأين. يتناول الجزء الأول تنفيذ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للمبادئ التوجيهية لاستعراض سياسات وإجراءات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد وجدت مؤسسات الأمم المتحدة أن هذه المبادئ التوجيهية فعالة وأنها قد سهلت من التوسع في استعمال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واستفاد عدد من هذه المؤسسات من جهود التوعية وترتيبات التحول إلى اللامركزية، ويواصل الكثير منها التوسع في هذه المبادئ التوجيهية وفقا لاحتياجاته الخاصة.

٤٧ - وبالنظر إلى استمرار صلاحية هذه المبادئ التوجيهية، فقد تقرر اكتساب مزيد من الخبرات المتصلة بها قبل تقديمه تقرير إلى لجنة التنسيق الإدارية. بيد أنه سيجري استعراض هذه المبادئ في اجتماع مراكز التنسيق التابعة للوكالات عقب اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى.

٤٨ - ويتناول الجزء الثاني الترتيبات التنظيمية وترتيبات الدعم المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهو يقدم المعلومات بشأن ملاك الموظفين في الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والموارد المتاحة للبرمجة خلال فترة السنتين. وخلال الدورة ١٩٩٢-١٩٩٦، خصصت الوحدة ١١,٤ مليون دولار لتمويل المشاريع المختلفة. وفي عام ١٩٩٦، تلقت الوحدة أيضا اعتمادا قدره ٢ مليون دولار من اليابان. وتقدر الموارد المتاحة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ بمبلغ ١٦,٩ مليون دولار، ومن المتوقع توافر أموال إضافية من الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

رابعا - موجز المناقشة العامة

ألف - نظرة عامة

٤٩ - استهل المناقشة العامة الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة، الذي تكلم بصفته رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ والصين لدى الأمم المتحدة. وأكد على تزايد أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصفته آلية فعالة من أجل تيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية وتعزيز العمل الجماعي تدعيما لتنميتها الشاملة فضلا عن ضمان مشاركتها الفعالة في الاقتصاد العالمي الآخذ في التطور. وذكر أنه نظرا للضعف الظاهر في الالتزام بالتعاون الإنمائي من جانب الشركاء التقليديين، يمثل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب أفضل أمل للبلدان النامية في سياق النظام العالمي الجديد؛ بالرغم من أنه لا ينبغي النظر إليه بصفته بديلا عن التعاون الإنمائي التقليدي. وأبرز بعض إنجازات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أحرزت في السنوات الـ ٢٠ الماضية. وأحاط علما، بصورة عامة، بأن تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية قد أظهر كفاءة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتناسب فعاليته مع تكلفته ووثاقة صلته بصفته أداة للتعاون الإنمائي. كما تسببت مشاريع وبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في زيادة تحسين الملكية الوطنية في صياغة الأنشطة الإنمائية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وثمة دراية متزايدة بطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واحتمالاته وثمة التزام متزايد بتحديد الأولويات بغية النهوض بفعالية ذلك الشكل من أشكال التعاون. بيد أنه لاحظ، أن أوجه الصرامة الهيكلية والثقافية، والأهم من ذلك، الافتقار إلى الموارد المالية قد أثرت بصورة عكسية على التقدم المحرز بصدد استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٥٠ - وصرح بأن المجتمع الدولي يعترف ببطء بأن المستقبل ملك للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأثنى على حكومة اليابان لما بذلته من جهود لدعم هذا التعاون. ولاحظ أن مما يدعو إلى التشجيع أن المؤتمرين كليهما مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والمالية والاستثمارات، المعقود في سان خوسيه، كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ومؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٧ في نيودلهي، وضعا صياغة لمخططات تفصيلية للإجراءات التي تتخذها البلدان النامية، وفي الواقع المجتمع الدولي ككل، سعيا للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥١ - وحث البلدان المتقدمة ومنظومة الأمم المتحدة على تقديم المزيد من الدعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وصرح بأن الافتقار إلى الوعي والشك الذي طال أمده فيما يتعلق بكفاءة طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد حالا دون الاستخدام الأمثل لهذه الطريقة.

٥٢ - وفي ختام كلمته قدم أربعة اقتراحات محددة:

(أ) عقد دورة استثنائية لمدة يوم واحد للجنة الرفيعة المستوى في عام ١٩٩٨، ربما أثناء انعقاد الجمعية العامة، للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس أيرس؛

(ب) عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتناول جملة أمور منها التحديات التي تمثلها العولمة؛

(ج) المحافظة على الهوية المنفصلة داخل البرنامج الإنمائي للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتزويدها بموارد كافية لكي يتسنى لها أن تنفذ ولايتها واستراتيجية الاتجاهات الجديدة؛

(د) إعادة تأكيد أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الرفيعة المستوى وإمكانية توسيع ولايتها لتشمل استعراض التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٥٣ - صرحت معظم البلدان النامية عن تأييدها للآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٥٤ - وذكر ممثل هولندا، متكلما باسم الاتحاد الأوروبي فضلا عن بلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفينيا وقبرص والنرويج بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب أداتان هامتان من أجل تعزيز التعاون الإنمائي. وأكد، بالرغم من ذلك، على أن المسؤولية عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقع أولا وأخيرا على البلدان النامية ذاتها. ولذلك، من الضروري أن تقوم البلدان المانحة بدور داعم فيما يتصل بتبني استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتوسع في استخدامها في مجال التعاون الإنمائي. وأعرب عن رأي مفاده أن الأنشطة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تقدم احتمالات جيدة من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٥٥ - وأيد مفهوم تشكيل الشبكات وصرح بأن هذا المفهوم يعد أساسا جيدا لحل مشاكل مشتركة. وذكر أن التمكين من استعمال شبكة الإنترنت من شأنه أن ييسر نشر المعلومات ذات الصلة وينبغي إضافته إلى قائمة أولويات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويعتبر موضوع السكان موضوعا له أهمية استراتيجية إلى حد ما بسبب وثاقة صلته بتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة. كما أن إنشاء الشبكات واستخدام مرافق الإنترنت نشاطان ملائمان حاليا من أجل تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي سوف يثبت بأنه الشكل الأكثر نفعا من أشكال التعاون الإنمائي الأخرى.

٥٦ - ولفت الانتباه إلى خمس قضايا هامة:

(أ) ينبغي إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في العمل الشامل لوكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة؛

(ب) من شأن اتباع نهج إقليمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن يزيد فرص التعاون النـاجح، نظرا لأوجه الشبه في الظروف الجغرافية والأوضاع المتعلقة باللغة والظروف الاجتماعية - الثقافية؛

(ج) سوف يزداد أثر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إذا استخدمت الأموال المتوافرة لوكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة بطريقة أكثر تركيزا، بدلا من إنفاقها على عدد كبير من المشاريع الصغيرة والتعرض لخطر تخفيف أثرها؛

(د) ينبغي تشجيع المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسيف، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواءمة جهودها والعمل معا على نحو أكثر وثاقة؛

(هـ) وبغية أن يؤتي عمل اللجنة الرفيعة المستوى المزيد من الإنتاجية والتفاعل ينبغي بحث مسألة تحسين شكله وإجراء تشغيله في الوقت الحاضر.

٥٧ - وساد بين الوفود شعور بالارتياح العام إزاء الاهتمام المتجدد بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في السنوات الأخيرة، ولكن جرى التسليم بأن الاحتمال المثمر لهذه الطريقة لم يتحقق على النحو الأوفى حتى الآن. ولقد أحرزت البلدان النامية قدرا كبيرا من التقدم بصدد إنشاء مراكز تنسيق وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستخدام هذه الطريقة، لا سيما في التبادلات الثنائية فيما بينها. غير أن السياسات الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا تزال، في عدد من البلدان، بحاجة إلى تفسير جيد وطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا تُستخدم على النحو الأوفى بوصفها الخيار المفضل فيما يتصل بالتعاون الإنمائي. كما أن القيود المالية والقيود المتعلقة بالسلوك هي أيضا من العقبات الرئيسية التي تعترض التوسع في تطبيق طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٥٨ - وأكدت غالبية الوفود على أن المسؤولية عن تعزيز طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتطبيقها تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية. وبناء على ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية عن تحديد شركاء ملائمين، وتحديد طرائق محددة للتعاون ووضع أهداف قابلة للتحقيق، تقع على البلدان النامية ذاتها. ولهذا السبب فهي تحتاج إلى إقامة هياكل داخلية واتخاذ إجراءات لضمان إيلاء الاعتبار الأول للتعاون

التقني فيما بين البلدان النامية عند صياغة برامج التعاون التقني، على النحو الذي يقتضيه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢.

٥٩ - وسلمت غالبية الوفود بأنه في سياق العولمة، يمكن الاستعانة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصفته قوة فعالة من أجل ضمان المشاركة المنصفة للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي. ولذلك حثت البلدان المتقدمة النمو على تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقديم الدعم المالي من أجل تنفيذه.

٦٠ - ورحبت غالبية الوفود بالقوة الدافعة الاستراتيجية لتداخلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار استراتيجية الاتجاهات الجديدة. واعتبر التركيز على المسائل ذات الألوية العالية، وعلى سبيل المثال سياسة الاقتصاد الكلي والتجارة، والاستثمار، وإدارة الديون، وإيجاد فرص العمالة، والقضاء على الفقر، والبيئة، أمرا ضروريا لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وتم التسليم عموما بأن من شأن مثل هذا التركيز أن يقدم دفعة إنمائية رئيسية للبلدان النامية. واقترح بعض الوفود أنه ينبغي أيضا أن تحظى المعلوماتية والديناميات السكانية والتعليم والرعاية الصحية باهتمام متزايد في سياق الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦١ - وأيدت غالبية الوفود ترتيبات التعاون الثلاثية وحثت البلدان المانحة على تمويل هذه البرامج. وساد شعور بأن قيام طرف ثالث بتمويل التعاون التقني من شأنه أن يوسع إلى حد كبير تطبيق الطريقة، ولذلك ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليه. ورأت بعض الوفود أنه ينبغي الترويج على نطاق واسع لتتناسب فعالية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع تكلفته من أجل ضمان أن يقدرها المانحون على نحو أفضل.

٦٢ - وسلمت وفود كثيرة بأن زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات تعتبر أداة قوية لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، تم الترحيب بشدة بتحويل نظام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - نظام الإحالة المرجعية إلى نظام معلومات متعدد الأبعاد. كما تسهم المعلومات المتعلقة بالأمثلة الناجحة لمشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في زيادة الوعي بأهمية هذه الطريقة. ورأت بعض الوفود أن إمكانية وصول البلدان النامية إلى الإنترنيت تشكل استثمارا ذا شأن للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٣ - وأيدت غالبية الوفود إقامة صلة تشغيلية أوثق بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وبناء على ذلك تم التأكيد على ضرورة إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نحو أكثر شمولا في الاستراتيجية الأوسع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٤ - وشددت غالبية الوفود على أهمية إشراك القطاع الخاص في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، حيث أن من الضروري أن تتوفر للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قاعدة عريضة من الدعم والمشاركة لكي يتسنى له أن يكون فعالا. ولاحظت وفود عديدة أيضا تزايد مشاركة هذه الجهات الفاعلة الجديدة في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأشير أيضا في هذا السياق إلى وثاقة صلة دور وسائط الإعلام في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٥ - وأشارت وفود عديدة إلى تهميش أقل البلدان نموا والحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجهها. وأعرب بشكل خاص عن القلق إزاء المشاكل والتحديات الإنمائية الصعبة التي تواجه أفريقيا. وقدم اقتراح مفاده إيلاء اهتمام خاص بالسبل التي تمكن هذه البلدان من الاستفادة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٦ - وشددت غالبية الوفود على الحاجة إلى الإبقاء على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كوحدة مستقلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى تزويد هذه الوحدة بموارد كافية لتمكينها من تنفيذ ولايتها. ورحبت غالبية الوفود بإنشاء الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحثت المانحين على الإسهام بسخاء في الصندوق.

٦٧ - وكانت إحدى السمات الخاصة للمناقشة العامة في اللجنة الرفيعة المستوى هي الجهد الرامي إلى تشجيع اتباع نمط تفاعلي بصورة أكبر لتبادل الخبرات فيما بين الوفود عن طريق دعوتها إلى إبداء تعليقات بشأن المسائل المثارة في بيانات مختلف الوفود. وكانت إحدى المسائل التي أثيرت في أثناء هذا التبادل هي معنى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمصطلح المستخدم لتفسير جوانبه المختلفة. واعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأنه المفهوم الخاص الذي بموجبه يعد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عنصران مرتبطان على نحو متكامل. وقدم شرح مفاده أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينطوي على تبادل الخبرات التقنية، والتدريب وتجميع الموارد التقنية فيما بين البلدان النامية؛ بينما يشير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى ترتيبات اقتصادية تعاونية واسعة النطاق. وجرى تبادل هام آخر في أثناء المناقشة يتعلق بدمج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج التعاون التقني التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتم الاتفاق على أنه ينبغي للوحدة الخاصة أن تواصل رصد توحيد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كل برامج هذا الجهاز. وأبرزت أيضا في هذا التبادل الحاجة إلى تقديم المزيد من المساعدات إلى أقل البلدان نموا في سياق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأخيرا، اقترح إمعان النظر أيضا في إمكانية التركيز على مواضيع أو مسائل خاصة في أثناء الدورة القادمة للجنة الرفيعة المستوى.

باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ توصيات لجنة الجنوب

٦٨ - وقدمت غالبية الوفود معلومات عن سياساتها وأنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقدمت وفود أخرى، لا سيما اللجان الإقليمية وغيرها من وكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، معلومات مكملة ومفصلة متوفرة بالفعل في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (TCDC/10/2).

٦٩ - ووافقت وفود عديدة على التوصيات التي تفيد بأن البلدان النامية ما زالت تحتاج إلى صياغة سياسات وطنية، وإنشاء هياكل ومراكز تنسيق وطنية أو تعزز الهياكل والمراكز القائمة. واشترك عدد من الوفود في رأي مفاده أنه يجب أن يكون التعاون التقني فيما بين البلدان النامية نشاطا داخليا تضطلع به البلدان النامية على الوجه الأكمل وأن يولى استخدامه اعتبارا أوليا عند صياغة برامج التعاون التقني. وينبغي لبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتكيف مع الاقتصاد العالمي الذي بدأ في الظهور حديثا والاستجابة للتحول المتزايد نحو نظام تجارة عالمية متحررة.

٧٠ - ذكر عدد من وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن برامجها قدمت الدعم لمراكز التفوق في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وساعدت في حفز تنمية القطاع الخاص؛ وعززت الاتفاقات التعاونية الإقليمية، كالاتفاقات المتعلقة بالبحث والتطوير والتدريب في مجال العلوم النووية والتكنولوجيا. وتم تنفيذ هذه المبادرات من خلال برامج التدريب والحلقات الدراسية والوساطة لتيسير توقيع اتفاقات التعاون الإقليمي وإنشاء الشبكات ومراكز التدريب الإقليمية.

٧١ - شملت المعوقات الرئيسية أمام تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، على نحو ما ذكره العديد من الوفود والوكالات، الاختلافات الهيكلية والثقافية؛ والافتقار إلى الموارد المالية؛ وعدم توفر الوعي الكافي بفوائد وإمكانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ ومحدودية فرص الحصول على المعلومات؛ وعدم كفاية الموارد البشرية؛ والافتقار إلى التنسيق فيما بين الوكالات الحكومية المختلفة العاملة في مجال التعاون التقني. وذكر أحد الوفود أن صعوبة الحالة الاقتصادية والاجتماعية وضعف الجهود الدولية لتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هما من بين العوامل الكثيرة التي تعوق التنفيذ الكامل لخطة عمل بيونس آيرس.

٧٢ - وأعرب العديد من الوفود عن تقديرهم للاتفاق الإطاري لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن استخدام الخبراء في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٧٣ - وذكر أحد الوفود أن حكومته قد اتخذت عددا من المبادرات لجعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بصفة خاصة، آلية مفضلة واستراتيجية للسياسات في برامجها

الإنمائية الوطنية وبرامجها المماثلة. وتم ضمن هذا الإطار إنشاء لجنة تنسيق وطنية تتألف من الوزارات الحكومية والقطاع الخاص للإشراف على التنفيذ العام للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأبلغ كثير من الوفود عن التحسن في الملكية الوطنية في مجال صياغة برامج وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وظل الوعي والاعتراف بإمكانيات طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يزداد باطراد.

٧٤ - حث كثير من الوفود جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة جهوده من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتكثيف استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كأداة مهمة لتنفيذ البرامج.

٧٥ - أكد بعض الوفود على ضرورة ألا يقوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس شروط وأن يظهر الاحترام للأولويات الوطنية ويعكس المشاركة الكاملة لجميع المؤسسات والعناصر الفاعلة.

٧٦ - أكد أحد الوفود على وجوب أن يُشرك التعاون التقني فيما بين البلدان النامية السكان الذين سيعيشون مع نتائجه وأن يستجيب لاحتياجاتهم وأن يخضع لمساءلتهم، وبالتالي تتسم مشاركتهم في عملية صنع القرار بالأهمية.

٧٧ - كان عدد من الوفود يرى أن اتباع نهج إقليمي إزاء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يزيد من فرص نجاح التعاون. وبالتالي ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التكامل دون الإقليمي والإقليمي والتعاون الأفقي ضمن إطار بلدان الجنوب. وأشار أحد الوفود إلى الحاجة إلى تنسيق لجميع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق المنظومة، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة.

٧٨ - أكدت بعض الوفود الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل توسيع قاعدة الدعم والمشاركة، ولا سيما من جانب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام، في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٧٩ - أعرب عدد من الوفود عن الرأي القائل بأن التحقيق التام لأهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يمكن ضمانه إلا في إطار أوسع للتعاون الإنمائي الدولي. كما أن القيمة الفعلية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لن تتحقق إلا إذا ساعد البلدان النامية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. ورأى بعض الوفود أن من الحكمة توسيع قاعدة تمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بالاستفادة من موارد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص. كما رئي أيضا ضرورة إنشاء آليات تمويل أكثر ابتكارا ومرونة لتحقيق هذا الهدف. وقد تم في هذا الصدد الإعراب عن

التقدير الكبير للمساهمات التي قدمتها اليابان وجمهورية كوريا للصندوق الاستئماني للتعاون بين بلدان الجنوب.

٨٠ - أعرب عدد من الوفود عن القلق العميق لتقاعس مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عدد من أقل البلدان نموا وعدم وجود مراكز تنسيق في عدد من البلدان الأخرى. وقد أعاق ذلك توفر الوعي لديها بفرص التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مما حال دون حصولها على الفرص التي تقدمها البلدان النامية الأكثر تقدما. وحثت بعض الوفود في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف جهوده لتلبية الاحتياجات والتصدي للصعوبات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية، وإلى تقديم المساعدة لها لتعزيز قدراتها للاضطلاع بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأكدت بعض الوفود أهمية الهياكل الأساسية العملية وكفاءة النقل العابر، وهما عاملان حيويان لتشجيع التجارة.

٨١ - دعا بعض الوفود إلى اتباع نهج أكثر انتظاما في تنفيذ الممارسات المتعلقة بمقابلة القدرات بالاحتياجات من أجل ضمان رصد برامج التعاون الناجمة عن ذلك رصدا أفضل وتنفيذها بطريقة فعالة.

٨٢ - أكدت بعض الوفود الحاجة إلى تركيز الموارد المحدودة على المبادرات الاستراتيجية التي من شأنها أن تحدث آثارا مهمة وطويلة الأجل على التنمية الاقتصادية في البلدان المتعاونة.

٨٣ - وشدد بعض الوفود على الحاجة إلى إيجاد وسائل مبتكرة ومبادرات جديدة لتنفيذ الاتفاقات القائمة فيما بين البلدان النامية، الناشئة من اجتماعات أخيرة مثل مؤتمر وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في نيودلهي في نيسان/أبريل ١٩٩٧، ومؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والمالية والاستثمار، المعقود في سان خوسيه، كوستاريكا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وذلك من أجل ضمان استفادة جميع الأطراف بشكل كامل من الآليات الحالية. وذكر أحد الوفود أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية عن وضع الخطط الخاصة بها وتعريفها وتنفيذها. وأوضح وفد آخر بجلاء أنه "ما من أحد يستطيع أن يعمل لنا في الجنوب ما لا نكون نحن على استعداد لعمله بأنفسنا". ويمكن لطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تعبر عن ذلك التصميم بالعمل بل وينبغي أن تعبر عنه.

٨٤ - أيد العديد من الوفود إقامة رابطة تشغيلية أوثق بين مجالي التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب كثير من الوفود عن الرأي القائل بأن مجالات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب هي مجالات مترابطة أساسا، بالرغم من نشأتها بأشكال مختلفة، وأن هنالك حاجة لإدماج تشغيلي لمجالي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ورحب عدد من الوفود بزيادة إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ضمن برنامج موحد تحت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، كان

التعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي المُعجّل والتنمية والاعتماد على الذات. كما كانت طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة مهمة لتعزيز وتقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولذلك ينبغي بذل جهود أكبر على جميع المستويات لزيادة الوعي بطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوعية جميع العناصر الفاعلة بوجودها وإبراز فعالية التكاليف بطريقة اقتصادية والملاءمة والقابلية للتكيف من الناحية التكنولوجية.

٨٥ - وأيد معظم الوفود الاقتراح المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس في عام ١٩٩٨.

جيم - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٨٦ - كررت وفود كثيرة الاعراب عن التزامها التام باستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أيدتها اللجنة الرفيعة المستوى في مقررها ٢/٩ الصادر في دورتها التاسعة المعقودة في عام ١٩٩٥. ونوه أحد الوفود إلى أن الاتجاهات الجديدة تعطي دفعة جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأنها تعتبر بمثابة "بوصلة فلسفية" لتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ظل المناخ الاقتصادي والسياسي الدولي الحالي. وفي هذا الصدد، أعرب عدد كبير من الوفود عن التأييد لتوثيق التكامل التنفيذي بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وأشار وفد آخر إلى أن التعاون التقني فيما البلدان النامية ليس مجرد طريقة للتعاون، وإنما كذلك فلسفة للمساعدة الذاتية ووسيلة لزيادة قدرات الجنوب، كما أنه جزء من نموذج انمائي أكبر يشمل بذل جهود إنمائية وطنية وإقامة ما يلزم ذلك من تآزرات دولية.

٨٧ - وقدم عدد من الوفود تقارير عن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي تقوم بها بلدانهم والتي تتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وقامت بعض الوفود - لا سيما الوفود الممثلة لبلدان شرق وجنوب وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، والتي تنفذ برامج ثنائية كبيرة نسبيا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع بلدان نامية أخرى - بتقديم معلومات عن الأنواع الأخرى من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي نفذتها مع بلدان نامية أخرى، سواء في منطقتها أو في مناطق أخرى.

٨٨ - وأشار عدد من الوفود إلى استمرار القيود التي تعرقل التنفيذ الكامل لاستراتيجية الاتجاهات الجديدة. ومن بين القيود الشديدة نقص الموارد المالية - سواء من الميزانيات الوطنية أو من المصادر التقليدية للمساعدة الإنمائية - اللازمة لدعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن القيود الأخرى انعدام فعالية أداء مراكز التنسيق الوطنية لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٨٩ - وبرز في المناقشة مفهوم البلدان المحورية، الذي طرحته استراتيجية الاتجاهات الجديدة. واستوضح عدد من الوفود الترتيبات الخاصة التي وضعتها الوحدة الخاصة للتعاون التنقي فيما بين البلدان النامية لمساعدة البلدان المحورية على القيام بدور عوامل حفز لزيادة تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومواصلة تطبيقه. واقترح أحد الوفود عقد اجتماع للبلدان المحورية المختارة، وذلك لتوضيح الموقف وإعداد خطة عمل.

٩٠ - وأشادت وفود كثيرة بإنشاء الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأعربت عن الأمل في أن يسد جزءا من ثغرة الموارد التي عرقلت زيادة حجم التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ونادت هذه الوفود بزيادة التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني من البلدان المانحة وكذلك من البلدان النامية الأكثر تقدما.

٩١ - وأفادت بعض الوفود بأن عدم الحصول على معلومات عن قدرات البلدان النامية الأخرى، إلى جانب عدم معرفة آليات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إنما هما قيدان ثقيلان يلزم إزالتهما لتفجير كامل قدرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الصدد، طلب عدد من الوفود أيضا من جهاز الأمم المتحدة الانمائي أن يساعد بلدانهم، بأسلوب يتسم بقدر أكبر من المبادرة، على إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة الإنمائية التي تدعمها الوكالات والمؤسسات.

٩٢ - وأشادت بعض الوفود بوكالات الأمم المتحدة التي دعمت أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال تسهيل فرص الحصول على المعلومات وتنفيذ برامج تمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأشيد بالوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدعمها المالي الحافز لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كثير من المجالات ذات الأولوية في البلدان النامية. وحثت الوحدة الخاصة، بالذات، على مواصلة جهودها في زيادة حجم المعلومات المتعلقة بقدرات البلدان النامية، وهي معلومات واردة في نظام الإحالة إلى مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وفي خطتها الرامية إلى إقامة قاعدة بيانات متعددة الأبعاد عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وذلك لكي تضم معلومات عن الخبراء، ومراكز الامتياز، والتجارب الناجحة التي يمكن تكرارها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وكذلك عن أفضل الممارسات في مجالات الاهتمام المتفق عليها.

٩٣ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لتوسيع نطاق ترتيبات التعاون الثلاثي. واقترح، تحديدا، أن تشارك المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية أيضا في ترتيبات التعاون الثلاثي. وأعربت وفود كثيرة عن رأي مؤداه أن هذا الشكل من التعاون يهيئ امكانيات حقيقية لتنفيذ أولوياتها الإنمائية.

٩٤ - وأشارت بعض الوفود إلى أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب - ينطوي على مبدأ هام ينص على اقتسام التكاليف بين البلدان النامية أنفسها. ذلك أن تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بأشكاله الكثيرة، هو، في نهاية الأمر، من مسؤولية البلدان النامية.

٩٥ - وفي الختام، أعربت بعض الوفود عن رأي مؤداه أن من المفيد تزويد البلدان النامية ببعض المبادئ التوجيهية الأخرى لتنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة، وتعميم تلك المبادئ التوجيهية على نطاق واسع على كافة الجهات المعنية. ويمكن أن تتضمن مثل هذه المبادئ التوجيهية تعريفا لدور كل من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن بيان بجميع مصادر التمويل الممكنة.

دال - دراسات حالة عن تجارب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٩٦ - عملا بالمقرر الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة، قامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بالتشاور مع مكتب اللجنة في دورتها التاسعة، بدعوة عدد من البلدان والمنظمات الحكومية الدولية إلى إعداد دراسات حالة عن تجاربها في تنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقديمها إلى اللجنة في دورتها العاشرة.

٩٧ - وعليه، قامت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وترينيداد وتوباغو باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة وثمانية بلدان - هي البرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وشيلي والصين - بتقديم عروض عن تجاربها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفيما يلي موجز بالقضايا الرئيسية والتوصيات التي انبثقت عن تقارير دراسات الحالة.

٩٨ - فرغم أن معظم البلدان النامية لديها علاقات ثنائية قديمة العهد في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فإن أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كأداة لتمكين بلدان الجنوب من المشاركة بفعالية في النظام العالمي الجديد الناشئ، لم تُلمس إلا في أعقاب الاتجاهات التي ظهرت مؤخرا نحو التكامل العالمي.

٩٩ - وأوضحت دراسات الحالة أن البلدان النامية قد سعت إلى تنمية شعور حقيقي بالتكافل فيما بينها على أساس أن كل بلد لديه ما يقدمه من الموارد والقدرات، كما أن لديه من الاحتياجات ما تلبيه البلدان الأخرى. وفيما يتعلق بمشاكل الفقر والبطالة والمديونية، التي يواجهها الكثير من البلدان النامية، تبين الدراسات أن بلدانا كثيرة قد بادرت إلى وضع سياسات أوضح وترتيبات مؤسسية ملائمة لكفالة اتباع نهج منسق لمعالجة تلك المشاكل داخل إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٠٠ - وتم التأكيد على أن مراكز التنسيق الوطنية تقوم بدور حاسم في نجاح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو فشله. ففي أمريكا اللاتينية، تقوم مراكز التنسيق الوطنية، بانتظام، بتنسيق سياساتها وبرامجها على أساس إقليمي، مما أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تلك المنطقة.

١٠١ - ومع أن معظم دراسات الحالة أكدت على ضرورة الاعتماد على الذات والتضامن في استغلال القدرات المتوفرة لدى البلدان النامية، فإنها تقر بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يعتبر أداة مكملة، لا بديلة، للتعاون بين الشمال والجنوب. ولهذا السبب، أعربت بنغلاديش وتركيا والسنغال ودول أخرى عن تأييدها للشراكات العريضة القاعدة التي تنطوي على علاقات ثلاثية مع الجهات المانحة التقليدية والبلدان النامية.

١٠٢ - أما التقارير المقدمة من البرازيل وتركيا وتونس والصين فتبين أن البلدان النامية الأكثر تقدما قد أصبحت عاملا هاما في ظهور شراكات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٠٣ - وأُقر بأن تعزيز التعاون الإنمائي فيما بين البلدان النامية يلزم جعله أكثر شمولا بتشجيع توثيق التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص ومجتمع المنظمات غير الحكومية.

١٠٤ - وتسليما بتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، دعا عدد من البلدان إلى اتباع نهج مبتكرة لتعبئة الموارد لدى البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، وضعت تركيا والصين خططا لتوحيد مواردهما بالعمل معا على تنظيم حلقات تدريبية ودراسية في مجالي إدارة شؤون الموظفين والإدارة العامة، وذلك لصالحها المشترك. أما البرازيل فلديها آلية جديدة لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في شكل صندوق تعاوني لصالح الدول التي تلتمس التعاون التقني البرازيلي من بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية.

١٠٥ - وتشير دراسات الحالة إلى أنه مع تحول عدد أكبر من البلدان النامية إلى جهات لتقديم الخبرة إلى بلدان الجنوب الأخرى، فإن أهمية التعاون الثلاثي آخذة في التزايد في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن أمثلة ذلك أن فرنسا قد ساهمت بمساعدة مالية لتمكين السنغال من إعارة قضاة لجزر القمر وجيبوتي ومدرسين للغة الفرنسية إلى جمهورية سيشيل.

١٠٦ - وأشادت تركيا بالنهج الذي تتبعه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تجاه الاستعانة بالخبراء من البلدان النامية، بينما أفادت البرازيل بأنها طبقت هذا النموذج بنجاح في مشاريع شتى في مجالات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك.

١٠٧ - وأُوصي بأن تدمج طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج منظومة الأمم المتحدة للتعاون التقني. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت تركيا توثيق التعاون بين مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبين مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطرية. وبالنسبة لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان مختارة - سواء الجاري تنفيذها أو التي تنتظر الموافقة - اقترح أيضا أن يتم استعراضها بغية الوقوف على مدى الحاجة إلى الخبراء والتدريب، التي يمكن أن تلبى بالاستعانة بقدرات البلدان النامية. كما أوصي باتخاذ خطوات عملية لجعل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الطريقة المفضلة في الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن أن يتم ذلك بوضع مجموعة من

المبادئ التوجيهية التنفيذية، مثل (أ) أن يتخذ القرار المتعلق بتطبيق طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وقت إعداد البرامج القطرية؛ (ب) أن يدرج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كبند تحت جميع العناصر الرئيسية لأي مشروع؛ (ج) أن يتم التأكد تحديدا، في أي إجراء للموافقة على أي برنامج أو مشروع، من مدى قابلية طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للتطبيق.

١٠٨ - وأكدت بلدان كثيرة على ضرورة تركيز جهود التنمية على المجالات الاستراتيجية التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على آفاق التنمية في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أكدت معظم دراسات الحالة على أهمية التجارة، والاستثمار، وسداد الديون، وتنظيم الاقتصاد، وحماية البيئة، وتخفيف حدة الفقر، والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، ونقل التكنولوجيا، وإيجاد الوظائف، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي.

١٠٩ - وتم التأكيد على ضرورة أن تظل ممارسات مضاهاة الاحتياجات بالقدرات - وهي الممارسات المدعومة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - قائمة على الطلب. وعلاوة على ذلك، أوصي بأن تواصل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية رصد تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين البلدان المشاركة في مثل هذه الممارسات.

١١٠ - وقد هيأت دراسات الحالة المتعلقة بعدد مختار من البلدان والمنظمات فرصة مفيدة لتقاسم تجارب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار مداولات اللجنة الرفيعة المستوى. كما أن هذه التقارير كانت موضع ترحيب باعتبارها ابتكارا هاما في تنظيم أعمال اللجنة.

هاء - النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١١ - تضمنت تداخلات شتى الوكالات الإعراب عن التقدير الكبير لزيادة تطبيق سياسات وإجراءات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج أعمال كل منها في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. واستشهدت بعض الوكالات بأمثلة على فوائد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من قبيل إقامة الشبكات فيما بين المؤسسات وإعداد الوثائق عن أفضل الممارسات في أنشطتها التنفيذية وجهودها المتضافرة بصدد استخدام قدرات البلدان النامية. وأبرزت بعض الوكالات المحاولات الرامية إلى توطيد الإدماج التنفيذي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق أنشطتها في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وجرى التأكيد على استمرار صحة المبادئ التوجيهية. ومن المقرر عقد اجتماع لجهات التنسيق التابعة للوكالات في أيار/مايو ١٩٩٧ كالمعتاد الذي تقرر توقيته ليعقب اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى.

١١٢ - وبصدد النظر في الترتيبات التنظيمية والداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أجمعت الوفود على ضرورة المحافظة على الهوية المنفصلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولوحظ أن نسبة ٠,٠٥ في المائة من موارد البرنامج العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خُصصت لبرمجة أنشطة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩.

خامسا - اعتماد التقرير

ألف - تقرير رئيس الفريق العامل المقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى

١١٣ - في الجلسة السادسة المعقودة في ٩ أيار/مايو ١٩٩٧، نظرت اللجنة في تقرير رئيس الفريق العامل المقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى. وبالاضافة إلى أعمال الفريق العامل المعتادة المتصلة بالنظر في مشاريع القرارات، فقد كلف بثلاث مهام في أعقاب المناقشة التي دارت في الجلسات العامة. وتشمل هذه المهام الإضافية النظر في (أ) الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، و (ب) الصلة بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، و (ج) الشكل الذي يتخذه اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى. وقد نفذ الفريق العامل التكليف الصادر له وذلك بصياغة مشروعي قرارين وتوصيات إضافية بشأن شكل الاجتماع. والفقرات ١٣ و ١٤ و ١٦ من الجزء ألف من قرار اللجنة الرفيعة المستوى ١/١٠، إلى جانب التوصيات المتعلقة بشكل الاجتماع، تغطي البنود الثلاثة التي كلف بها الفريق العامل تحديدا.

١١٤ - وأوصى الفريق العامل بأن يقوم كل من المكتب والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بإيلاء الاعتبار أثناء النظر في مسألة مدة الدورة الحادية عشرة للاقتراحات التالية، دون المساس بمهمة صنع السياسة التي تتولاها اللجنة الرفيعة المستوى: (أ) أن تكون الجلسات العامة قائمة على التفاعل وأن تكون البيانات التي يدلى بها فيها قصيرة ومركزة؛ و (ب) عرض عدد محدود من دراسات الحالة التي تعتبر نموذجية وتعبر عن المواضيع الواردة في استراتيجية الاتجاهات الجديدة (بما في ذلك دراسة واحدة على الأقل تتناول تجارب أقل البلدان نموا) وتشمل البلدان المشاركة، وعند الاقتضاء منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، والمؤسسات والمنظمات المالية الدولية من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومركز الجنوب فضلا عن خبراء مستقلين. وينبغي تنظيم اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى قبل وقت كاف من انعقاده لإتاحة الفرصة للتمثيل المناسب واستعداد الوفود له. وينبغي لمن يقدمون عروضا اتخاذ الترتيبات لتعميم دراسات الحالة قبل وقت كاف؛ و (ج) إنشاء فريق عامل للنظر في حصيلة الاجتماع (يمكن إعداد المشاريع قبل انعقاد الاجتماع على أساس الوثائق المقدمة والمشاورات غير الرسمية)؛ و (د) عقد جلسة عامة اختتامية.

١١٥ - وقد اعتمد الاجتماع القرارين الشاملين للتوصيات بشأن شكل الاجتماع (القراران ١/١٠ و ٢/١٠). واقترحت تركيا أنه يمكن بذل محاولة قبل الاجتماع التذكاري في عام ١٩٩٨ لإعداد جرد تحليلي للأنشطة الرئيسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تم تنفيذها منذ اعتماد خطة بوينس آيرس.

باء - جـــدول الأعمال المؤقت للـــدورة الحاديـــة عشرة للجنة الرفيعة المستوى

١١٦ - على خلاف التقليد الذي اتبع في الماضي، اقترح المكتب، ووافق الاجتماع على ذلك، أنه بالنظر إلى اعتماد الشكل الجديد للاجتماع القادم للجنة الرفيعة المستوى والتوصية المقدمة إلى الجمعية العامة بعقد جلسة تذكارية بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أثناء الدورة الثالثة والخمسين، فإنه ينبغي أن يقوم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد جدول أعمال الاجتماع الحادي عشر وتعميمه بعد التشاور مع اللجنة الرفيعة المستوى قبل وقت كاف من انعقاد الاجتماع الحادي عشر للجنة.

جيم - تعليقات مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١١٧ - نوه مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالمقترحات العديدة المقدمة من الوفود وقال إنها ستكون مفيدة لتنفيذ إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ١٩٩٩-١٩٩٧. ورحب أيضا بطابع التفاعل الذي اتسمت به المناقشة في الاجتماع وبالممارسة الجديدة الخاصة بعرض دراسات حالة تتيح للوفود تبادل المعلومات حول تجاربها في تنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقال إن المناقشة كانت بناءة وعملت على توضيح مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه فلسفة وطريقة للعمل. وقال إنه يعتقد أن المناقشة أوضحت أيضا معنى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان والعلاقة التي تربطهما بالمفهوم العام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١٨ - وذكر أنه يرى أن مهمة إعداد جرد لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية منذ عام ١٩٧٨ مهمة شاقة بعض الشيء، على أنه يوافق في أن تجميع المبادرات الرئيسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أثناء تلك الفترة، بما في ذلك حالات النجاح أو حالات الفشل، أمر يمكن أن يكون شديد الفائدة. ورحب بالدعوة الموجهة من شيلي لعقد اجتماع للبلدان المحورية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للموافقة على التدابير التي ستكون لازمة لتمكين تلك البلدان من القيام بدور فعال في الحفز على تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وشدد على أن تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوسيع تطبيق هذه الطريقة يتوقف في نهاية الأمر على توفر الالتزام والإرادة السياسية لدى البلدان النامية. وفي الوقت ذاته يلزم أيضا أن يقوم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمانحون بتقديم الدعم للجهود التي تبذلها البلدان النامية. وفيما يتعلق بالوحدة الخاصة، أكد للجنة أنها لن تقوم فقط بمواصلة ما تقدمه من دعم وإنما ستقوم أيضا بدور سباق في إطار استراتيجية الاتجاهات الجديدة.

دال - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى

١١٩ - في الجلسة السادسة المعقودة في ٩ أيار/مايو ١٩٩٧، أذنت اللجنة لمقررها بإكمال تقريرها، آخذا في الاعتبار أية تعديلات أو تعليقات وردت من الوفود.

سادسا - إقفال الدورة

ألف - البيان الختامي للمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٠ - أعرب المدير المعاون في بيانه الختامي عن الشكر لرئيس اللجنة الرفيعة المستوى ومكتبها وأعضائها لما قدموه من أفكار وتوجيه أثناء الاجتماع. واختص بالشكر الوفود التي أتت من مختلف العواصم لتقاسم خبرتها العملية وآرائها الثاقبة في التصدي للمسائل المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعاد تأكيد التزام البرنامج الإنمائي ودعمه لتنفيذ توصيات اللجنة وقراراتها وقال إن اللجنة الخاصة بالذات ستولي الاهتمام الواجب لها في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة.

١٢١ - ورحب المدير المعاون بالطريقة المبتكرة التي اتبعها الاجتماع العاشر في تسيير أعماله. وقال إن تجربة الشكل الجديد للمناقشة في الجلسات العامة شجعت على مزيد من التفاعل والحوار فيما بين الوفود. وأضاف أن عروض دراسات الحالة كان لها بالغ الفائدة في تنشيط تبادل الخبرات فيما بين أعضاء اللجنة. وكان من رأيه أن القرار الذي اتخذ بأن يتم في المستقبل معالجة مسائل تنصب على مواضيع سيساهم في إضفاء المزيد جدا من التركيز والطابع البناء على مناقشة المسائل المعروضة على اللجنة.

١٢٢ - ونوه بالاهتمام الذي أبدته الوفود بتشجيع إقامة صلة أوثق بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وأهميتهما المتزايدة في النظام الاقتصادي العالمي الآخذ في الظهور. وأعرب عن سروره أيضا للقرار الذي اتخذته اللجنة بأن تطلب إلى رئيس الجمعية العامة عقد جلسة تذكارية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس كما أعرب عن أمله في أن يساهم ذلك في إبراز أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في هذه المرحلة من تطور التعاون الاقتصادي الدولي.

باء - البيان الختامي للرئيس

١٢٣ - هنأ الرئيس الوفود والأمانة على النتائج التي تمخض عنها الاجتماع الحادي عشر للجنة الرفيعة المستوى وقدم شكره لكل المعنيين لمشاركتهم الايجابية. وقال إنه يقدر تقديرا خاصا الأعمال والجهود التي قامت بها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأشار خاصة إلى الانسجام والحماس اللذين تميز بهما أداء اللجنة لأعمالها. وقدم شكره الخاص لرئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل الاتحاد الأوروبي لبقائهما على التزامهما بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٢٤ - وذكر أن استراتيجية الاتجاهات الجديدة قد بثت روحا جديدة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومما يسهل تطبيقها على نطاق أوسع الوعي المتزايد بقيمة هذه الطريقة. وسلم بأن روح الأمم المتحدة تسود أعمال اللجنة الرفيعة المستوى كما تسود أعمال مكتبها. وقال إنه يعتبر أن رسالة الاجتماع

هي رسالة تعبر عن التزام جميع الأعضاء بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا حاسما منه.

الحواشي

(١) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) "الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩" (A/35/39 و Corr.1).

(٣) المرجع نفسه، "الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩" (A/36/39).

(٤) المرجع نفسه، "الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩" (A/38/39).

(٥) المرجع نفسه، "الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩" (A/40/39).

(٦) المرجع نفسه، "الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩" (A/42/39).

(٧) المرجع نفسه، "الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩" (A/44/39).

(٨) المرجع نفسه، "الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩" (A/46/39).

(٩) المرجع نفسه، "الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩" (A/48/39).

(١٠) المرجع نفسه، "الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٩" (A/50/39).

المرفق الأول

القرارات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها العاشرة

١/١٠ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس وقرارات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تؤكد من جديد على صحة وأهمية خطة عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[أ]،

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في اجتماعهم السنوي العشرين المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦[ب]،

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمارات المعقود في سان خوسيه بكوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧،

وإذ تحيط علما كذلك بالوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي بالهند في نيسان/أبريل ١٩٩٧،

(أ) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨" (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A/78.II.A.11) والتصويب، الفصل الأول.

(ب) A/51/471، المرفق.

وإذ تحيط علما بالتقرير الذي أعدته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[ج]،

١ - تؤكد من جديد الإمكانات الضخمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي يكتسب الآن قبولا واسع النطاق بوصفه أداة ابتكارية وفعالة للتعاون التقني، وتحث البلدان النامية التي لم تضع بعد سياسات واستراتيجيات وطنية مفصلة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أن تفعل ذلك لكي يتسنى تنفيذ هذا الشكل من أشكال التعاون تنفيذا كاملا؛

٢ - ترحب بالجهود الجبارة التي تبذلها البلدان النامية وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال التعاون الإنمائي ودوره المتزايد الأهمية في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، الذي يشمل، في جملة أمور، التوسع في استخدام ممارسات مطابقة القدرات والاحتياجات التي تكللت بعدد ملموس من الاتفاقات الثنائية، فضلا عن الأنشطة المتصلة بالتدريب، ونقل التكنولوجيا، والتعمير، وتبادل الخبرات في شتى الميادين في إطار التعاون الأقاليمي؛

٣ - ترحب أيضا بالجهود التي تبذلها بلدان أخرى لزيادة مشاركتها في تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٤ - تحيط علما مع التقدير بالإجراءات المتخذة بالفعل لتوسيع قاعدة بيانات نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتصبح نظام معلومات متعدد الأبعاد تشمل البيانات المتعلقة بفرادى الخبراء، والقدرات المؤسسية، ومراكز التفوق، فضلا عن أفضل الممارسات القابلة للتكرار في البلدان النامية، وتعترف بالقيود التي تعترض الاستخدام الفعال لقاعدة البيانات هذه؛ وفي هذا الصدد، تطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تتخذ تدابير - منها بناء القدرات - ترمي إلى تمكين أقل البلدان نموا من الحصول على المعلومات الدولية المتوفرة في الشبكات (مثل شبكة الانترنت) لكي يتسنى لها أن تستخدم بفعالية قاعدة بيانات نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٥ - تثني على البلدان النامية التي خصصت من ميزانياتها الوطنية ومن خلال القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف موارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأتاحت استخدام مرافقها المؤسسية، وخبراتها، ومراكز التفوق فيها لهذا الغرض؛

(ج) TCDC/10/2.

٦ - تشجع البلدان النامية، التي لم تنشئ بعد مراكز تنسيق وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أن تفعل ذلك، كما تشجع البلدان التي أنشئت فيها بالفعل مراكز تنسيق، على ضمان توفير ما يكفي من الموظفين لمراكز التنسيق هذه وتزويدها بالمعدات المناسبة لتمكينها من العمل بفعالية وكفاءة؛

٧ - تؤكد من جديد على أنه لا ينبغي النظر إلى التعاون بين بلدان الجنوب على أنه بديل للتعاون بين الشمال والجنوب بل على أنه عنصر مكمل لهذا التعاون، وفي هذا الصدد، تؤكد الحاجة إلى العمل بفعالية على تعزيز النهج الثلاثية لتسهيل برامج ومشاريع بلدان الجنوب؛

٨ - تشجع البلدان المتقدمة النمو التي تقدم بالفعل الدعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق الترتيبات الثلاثية أو من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على مواصلة زيادة دعمها المالي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المساهمات في الصندوق الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطلب إلى البلدان المتقدمة النمو الأخرى أن تفعل نفس الشيء؛

٩ - تكرر تأكيد توصيات خطة عمل بوينس آيرس ومؤداها أن تعطي المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة النمو، لدى تصميم وصياغة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني في البلدان النامية، الأولوية لاستخدام القدرات والخبرات الاستشارية والخبرة المحلية، وفي حالة عدم توفرها، إلى الموارد التقنية من البلدان النامية الأخرى؛

١٠ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها، وأن تكثف جهودها لجعل هذه الطريقة وسيلة رئيسية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتشجع سائر المؤسسات الدولية المعنية على اتخاذ تدابير مماثلة؛

١١ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونكتاد واليونيدو وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، أن تبذل جهودا متضافرة لمساعدة البلدان النامية في الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل عنصرا هاما في استراتيجيات التنمية في معظم البلدان النامية؛

١٢ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل بذل الجهود لحشد المزيد من دعم المانحين بغية زيادة الموارد المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بما في ذلك زيادة رأس المال الأساسي لصندوق بيريز - غريرو الاستئماني والدعم الذي يقدمه مركز الجنوب وفقا للقرار ٤/٩ الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة؛

١٣ - توصي بأن تعمل العمليات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة، وفقا لولاياتها وبرامج العمل المتفق عليها، وكذلك اللجنة الرفيعة المستوى على إقامة روابط أوثق، في جوانب السياسية العامة والجوانب التنفيذية، بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

١٤ - توصي أيضا بتطبيق شكل جديد وأساليب عمل جديدة في عقد الاجتماعات المقبلة، بما يجعل المناقشات أكثر تفاعلية ونتائج مداولات اللجنة الرفيعة المستوى ملموسة بقدر أكبر، مع مراعاة مقترحات اللجنة الواردة في تقرير الدورة العاشرة؛

١٥ - ترحب بالتركيز الهام الذي سوف ينصب على التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في قطاع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧، وتوصي بشدة بأن يصبح تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن دورتها العاشرة والتقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية[د] جزءا من الوثائق الأساسية للمناقسة في إطار هذا البند؛

١٦ - تحيط علما مع الاهتمام بأن عام ١٩٩٨ سيشهد الذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، وتوصي بأن تعقد الجمعية العامة، أثناء دورتها الثالثة والخمسين، جلسة تذكارية احتفالا بهذه المناسبة، كما توصي بحشد المزيد من الدعم من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

١٧ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريرا شاملا وتحليليا عن فترة السنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة بشأن التقدم المحرز يتناول تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس وكذلك تنفيذ هذا القرار.

باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تعيد تأكيدها لقرار الجمعية العامة ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ ولقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

(د) TCDC/10/3.

وإذ تشير إلى قرارها ٢/٩ المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ الذي اعتمدت فيه التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد أن التعاون بين بلدان الجنوب يعتبر عنصرا هاما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، وإذ تكرر التأكيد على أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز التعاون التقني في بين البلدان النامية، وأن على البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية أن تساعد تلك الأنشطة وتدعمها،

١ - تُقر بأنه في الوقت الذي تم فيه إحراز بعض التقدم في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فإن من الممكن إحراز تقدم إضافي بطريقة فعالة أكثر من خلال أمور منها توافر وتقديم الموارد الكافية، وتعزيز المؤسسات المشاركة، وزيادة الوعي والالتزام بطريقة التعاون التقني في بين البلدان النامية؛

٢ - توصي بأن تعمل العمليات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة، وفقا لولاياتها وبرامج العمل المتفق عليها، وكذلك اللجنة الرفيعة المستوى على إقامة روابط أوثق، في جوانب السياسة العامة والجوانب التنفيذية، بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

٣ - تحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على معالجة وبدء تنفيذ التوصيات الأخرى الواردة في استراتيجية الاتجاهات الجديدة، بصورة فعالة، ولا سيما ترتيبات التمويل الجديدة، وتوسيع قاعدة بيانات نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتحديد البلدان المحورية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتعزيز ترتيبات التعاون الثلاثي، ونشر أفضل الممارسات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٤ - تثني على الجهود المبذولة لتعزيز تحسين الروابط مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وتوسيعها وتنويعها؛

٥ - ترحب - في إطار متابعة 'برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية'، وضمن إطار عمل برنامج تقديم المساعدة التقنية للدول النامية الجزرية الصغيرة - بإنجاز دليل شامل بالخبراء المعنيين بالدول الجزرية الصغيرة النامية وتحديد المجالات الهامة في برنامج العمل بغرض تنفيذها من خلال تطبيق طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٦ - ترحب أيضا بإنشاء الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بواسطة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتلاحظ مع التقدير المساهمات التي قدمتها بعض البلدان المتقدمة النمو للصندوق الاستئماني، وتحث مجتمع المانحين الدوليين على المساهمة فيه بسخاء؛

٧ - ترحب كذلك بإطار العمل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (١٩٩٧-١٩٩٩)[هـ] وتركيزه على محو الفقر، وعلى مجالات البيئة والإنتاج والعمل والتجارة والاستثمار وإدارة الاقتصاد الكلي؛

٨ - ترحب بقرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتخصيص نسبة ٠,٥ في المائة من موارده البرنامجية الإجمالية، لأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أثناء الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩؛

٩ - تدعو البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى ومنظماتها الحكومية الدولية وغير الحكومية، وكذلك مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، إلى أن تمنح دعمها الكامل للتنفيذ الفعّال لإطار عمل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك دعم البرامج والمشاريع الجديدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية المبتكرة، وزيادة استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

١٠ - تكرر طلبها لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يُصدر تعليماته للممثلين المقيمين لكي يزيدوا من استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطة التعاون التقني طبقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢؛

١١ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان الاحتفاظ بهوية مستقلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرر القيام، بصورة دورية، باستعراض تأثير وأداء الوحدة الخاصة في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورصده وتنسيقه على نطاق المنظومة؛

١٢ - تطلب أيضا إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يُضمّن تقريره الذي يقدم كل سنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

(هـ) قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٣/٩٥ (E/1995/34).

٢/١٠ - الإطار العام الشامل لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تشير إلى قرارها ٣/٩ المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما بالمبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي اعتمدتها لجنة التنسيق الإدارية،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(و)،

١ - تحيط علما بالآراء والتعليقات التي تم الإعراب عنها في الدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى بشأن زيادة فعالية تطبيق المبادئ التوجيهية من أجل ضمان زيادة استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في منظومة الأمم المتحدة، والتي تشكل حاليا تيارا جديدا في مجال التعاون الإنمائي؛

٢ - تثني على وكالات الأمم المتحدة التي اتخذت تدابير من أجل تطبيق المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها لجنة التنسيق الإدارية، وتحث المنظمات والوكالات التي لم تتخذ حتى الآن تدابير مماثلة على أن تبادر إلى ذلك بغية ضمان تحقيق الاتساق والتناسق في ما يتصل بتطبيق المبادئ التوجيهية؛

٣ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يجري مشاورات بشأن المبادئ التوجيهية مع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة واضعا في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن يقدم توصيات بشأن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل إجراء المزيد من البحث فيها واعتمادها، وذلك بغية أن تقدم توصيات إلى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، في إطار استعراض السياسة العامة الثلاثي السنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

(و) TCDC/10/4.

٤ - تلاحظ مع التقدير الزيادة في الموارد المالية المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من قبل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة البرمجة ١٩٩٧-١٩٩٩ وتطلب، في ضوء التوسع في استخدام هذه الطريقة، من المجلس التنفيذي أن يجري استعراضا دوريا لحجم الموارد المخصصة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وكذلك لما لطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

من أثر على تنفيذ برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن يضمّن تقرير اللجنة الرفيعة المستوى نتائج عمليات الاستعراض هذه، وذلك للنظر فيها؛

٥ - تؤكد الحاجة إلى مواصلة حشد الموارد المالية الإضافية بهدف مساعدة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مواصلة تنفيذ وتشغيل استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بفعالية؛

٦ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتعلق بالمهام المسندة إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومسؤولياتها المتزايدة، أن يكفل تزويدها بالعدد الكافي من الموظفين لتمكينها من النهوض بمسؤولياتها بفعالية؛

٧ - تطلب أيضا إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها العاشرة

TCDC/10/L.1 جدول الأعمال المؤقت المشروح، بما في ذلك قائمة بالوثائق

TCDC/10/L.2 إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

TCDC/10/1 (لم تصدر)

TCDC/10/2 استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتوصيات لجنة الجنوب

TCDC/10/3 التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

TCDC/10/4 النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

(أ) تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة باستعراض السياسات والإجراءات المتبعة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) الترتيبات التنظيمية والداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مثل الترتيبات الإدارية والقانونية والإعلامية والمالية.

- - - - -

000697 110697 97-13933